الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني على هامش مؤتمر المحللين للنصف الأول 2021

عصام الصقر: «الوطني» يخطو سريعاً لتأكيد تفوقه الرقمي

- تأكيـد «S&P» تصنيفاتنا رغم خفض تصنيفـات الكويت يبرهن على قـوة علامتنا المصرفية
- سـوجيت رونغي: أرباح النصف الأول تعكس قـوة أداء المجموعة واسـتمرار النمو بأعمالنا

عصام الصقر

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن زيادة حجم الأعمال والرسوم والعمولات من الخدمات المصرفية الرئيسية إلى جانب تحسن تكلفة المخاطر تشكل أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز ربحية البنك خلال النصف الأول من 2021.

وأضاف الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج النصف الأول 2021، أن البنك حقق صافي ربح قدره 160,8 مليون دينار خلال النصف الأول من 2021، بارتفاع قاربت نسبته 45٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، فيما سجل خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، صافي ربح قدره 76,5 مليون دينار، بزيادة سنوية نسبتها 129٪.

تنوع العمليات

وأشار إلى أن بيئة أسعار الفائدة المنخفضة لا تزال تمثل تحديا، إلا أن البنك أثبت مرونته في الحفاظ على هوامش الربحية وزيادتها من خلال إدارة أكثر كفاءة لتكلفة التمويل.

وأكد الصقر أن مجموعة الوطني تواصل التركيز على تنوع عملياتها، حيث تسهم قطاعات الأعمال المختلفة بشكل قوي في الأرباح، مشيرا إلى أن استراتيجية التحول الرقمي التي ينتهجها البنك تواصل تحقيق النجاح في رفع مستوى كفاءة البنك إلى جانب تحسين مستويات رضا وجودة الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، مشددا على مواصلة التركيز لتسريع مسيرة البنك نحو التفوق الرقمي، بالإضافة إلى تطلعنا إلى تأكيد ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

وأوضح أن البنك حريص على مواصلة التزامه الراسخ بدعم الاقتصاد الكويتي وقطاع الأعمال والمواطنين والمقيمين في البلاد إيمانا منه بأن قيامه بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية تجاه البلاد من شأنه أن يسهم في خلق مستقبل أفضل للجميع.

وبشأن زيادة القروض المتعثرة في الربع الثاني، أشار إلى أن الزيادة تأتي نتيجة لقرار البنك باتخاذ إجراءات قانونية ضد مجموعة من العملاء، والذي يعتبر إجراء عاديا يقوم به البنك للحفاظ على قوة مركزه القانوني والمالي إزاء الانكشافات المختلفة.

حماية البيئة

أكد الصقر أن قضايا حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة أصبحت من أهم الأولويات على مستوى المجموعة وعملياتها في مختلف الأسواق، موضحا أن السنوات الأخيرة شهدت توسيع نطاق إفصاحات البنك من الاستدامة لدينا بالإضافة إلى إصدار تقرير مفصل عن الاستدامة منذ العام 2017.

وأشار إلى أن البنك ملتزم أكثر من أي وقت مضى بدمج استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع جوانب أعماله.

وقال إن البنك سيقوم بالإعلان عن مبادرات لقياس آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل أفضل، مع التركيز على الأولويات القصوى والمتمثلة في تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر، خاصة مع استمرار ظهور المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

التصنيفات الائتمانية

وحول التصنيف الأخير من قبل وكالة ستاندرد آند بورز الخاص بالكويت وتأثيره على عمليات البنك، أكد الصقر أن التصنيف الائتماني للكويت تمت مراجعة النظرة المستقبلية له لتكون سلبية من قبل وكالة S&P وذلك لأسباب واضحة ونعرفها جميعا وهي عدم وجود إصلاحات وغياب استراتيجية التمويل لأسباب سياسية، حيث يكون هناك عادة تأثير مباشر على تصنيفات البنك جراء أي تصنيف سيادي.

وشدد على أن جميع وكالات التصنيف أكدت وبوضوح في تعليقاتها، على أن القطاع المصرفي في الكويت يتمتع بوضع قوي للغاية وبمستويات مريحة من الربحية والسيولة والرسملة وجودة الأصول.

وأضاف أنه وعلى الرغم من تغيير النظرة المستقبلية للبنك إلى سلبية بعد الإجراء الذي تم اتخاذه بشأن تصنيفات الكويت، إلا أنه تم التأكيد على تصنيفاتنا بفضل ما نتمتع به من قوة وصلابة وبالتالي لا نتوقع أي تأثير على عملياتنا.

استمرار النمو

من جانبه، أكد المدير المالي للمجموعة بالإنابة سوجيت رونغي، أن ارتفاع صافي أرباح البنك بنحو 44,7٪ يعكس قوة أداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا وزيادة الفائض التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر انخفاض القيمة ومخصصات الخسائر الائتمانية.

وأضاف أن النصف الأول من العام 2021 شهد استمرارا لاتجاه التعافي التدريجي للعوامل الأساسية المحركة للأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وأكد رونغي أن محفظة القروض شهدت نموا قويا خلال النصف الأول بنسبة 5,7٪، أي ما يقارب مليار دينار كويتي مقارنة بمستويات ديسمبر 2020. مدفوعا بشكل أساسي بالإقراض الاستهلاكي في الكويت، وقروض الشركات، مشيرا إلى أن الفروع الخارجية ساهمت بشكل كبير في النمو عبر مواقع مختلفة كما واصلت النمو في بنك بوبيان على أساس فصلي وسنوي.

وتوقع أن يستمر النمو في الأشهر الستة القادمة من العام، مدعوما بعمليات إقراض كبيرة قادمة لدى الفروع الخارجية وبنك بوبيان وكذلك القروض الاستهلاكية، مشيرا إلى تفاؤل البنك باستمرار النمو في القروض في خانة الآحاد ما بين متوسط إلى مرتفع للسنة المالية 2021.

انخفاض تكلفة المخاطر

وعلى صعيد تكلفة التمويل، أكد رونغي أن البنك حقق فائدة كبيرة مع تحسنها منذ الربع الأول من العام وبلوغها في الربع الثاني 0,79٪ متوقعا أن تظل تكلفة التمويل مستقرة إلى حد ما أو قد يكون هناك تحسن طفيف، حيث يعتمد جزء كبير من هذا التحسن على استمرار ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا وإلى متى سنستمر في الاستفادة من هذه الودائع.

وأوضح أن تكلفة المخاطر انخفضت في النصف الأول من العام بالمقارنة مع النصف الأول من العام الماضي وأيضا لعام 2020 بكامله بالإضافة إلى تسجيلها انخفاضا تدريجيا.

وقال رونغي: «نتوقع أن تكون تكلفة المخاطر لعام 2021 أقل من مستوياتها في 2020. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك اتباع نهج حذر بتجنيب المخصصات اللازمة وذلك في ظل حالة عدم اليقين الحالية نظرا لأننا لم نتخط الجائحة. ومع ذلك نتوقع أن تكون تكلفة المخاطر لعام 2021 أقل من العام الماضي، ولكن من الصعب تحديدها في الوقت الحالي».

حاجة ملحة لإصدار «الرهن العقاري»

حول آخر المستجدات حول قانون الرهن العقاري، قال الصقر إن هناك حاجة ملحة لإصدار هذا القانون، حيث إن آلية تمويل الإسكان الحالية من قبل بنك الائتمان الكويتي سوف تقف عائقا أمام الجهود المبذولة لحل الطلب المتزايد على المنازل السكنية، لاسيما بالنظر إلى شريحة فئة الشباب ضمن عدد السكان الإجمالي في الكويت.

وأكد أن إصدار قانون الرهن العقاري، ستستفيد منه البنوك من دون شك، حيث ستقدم منتجا جديدا من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

«وربة» يبرم اتفاقاً مع «الاقتصادية» لدعم حملة «لنكن على دراية» عبر منصات الجمعية الالكترونية

ممثلو «وربة» و«الجمعية الاقتصادية الكويتية» بعد توقيع الاتفاقية

يواصل بنك وربة دعمه ومساهماته الفاعلة لحملة «لنكن على دراية»، وهي حملة توعوية بمبادرة من بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت، لتسليط الضوء على حقوق العملاء، وتوعيتهم، فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، وذلك ضمن التزامه الدائم نحو توعية العملاء وزيادة المعرفة المصرفية حول حقوقهم، وكيفية المحافظة على حساباتهم ومدخراتهم.

وقد قام بنك وربة بإبرام اتفاق رعاية مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، سيتمكن البنك عبره من ايصال الرسائل الإعلانية لحملة «لنكن على دراية» من خلال منصات الجمعية في مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تثقيف متابعي المنصات ورفع وعيهم المالي والمصرفي وحمايتهم من عمليات الاحتيال، وتحقيق الشمول المالي، وكذلك تقديم كل ما يلزم لتوفير خدمات متميزة لشرائح العملاء كافة، وهو ما يمثل أهدافا رئيسية لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي.

في هذا الصدد، قال المدير التنفيذي للاتصال المؤسسي في بنك وربة أيمن المطيري: يقدم بنك وربة كل سبل الدعم لمبادرات بنك الكويت المركزي المهمة وآخرها حملة «لنكن على دراية»، التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع وتعزيز الثقافة الائتمانية والمالية والمصرفية.

وذكر المطيري أن جهود «وربة» في توعية عملائه راسخة، وركيزة أساسية في استراتيجيته، ودائما ما يستخدم كل قنوات التواصل معهم، لتوعيتهم بضرورة المحافظة على سرية بياناتهم وحساباتهم المالية والشخصية، وعدم تقديمها لأي شخص يدعي اتصاله من طرف البنك.

وأضاف أن البنك يتيح كل منصاته عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتعاون مع بنك الكويت المركزي وذلك لتحقيق التوعية المطلوبة للعملاء.

وأكد أن مبادرات «المركزي» للحفاظ على حقوق العملاء ليست جديدة، وطالما تصب قراراته وإرشاداته للبنوك نحو حماية المجتمع والمحافظة على أمن المعلومات وسلامتها.

وذكر أن جائحة كورونا سرعت من اعتماد العملاء على القنوات الإلكترونية في إتمام معاملاتهم، وهو ما استوجب أن تتضاعف الجهود وتتسارع وتيرتها، وهو ما يؤكد أن إطلاق «المركزي» للمبادرة جاء في الوقت المناسب.

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة في الجمعية الاقتصادية الكويتية عبدالوهاب الرشيد: إن التعاون مع بنك وربة بما يخص الحملة التوعوية المصرفية التي أطلقها بنك الكويت المركزي «لنكن على دراية» جاء في الوقت المناسب والسليم، حيث تهدف الجمعية الاقتصادية الكويتية على الدوام نحو تبني الحملات والمشاركات المجتمعية الفاعلة التي تعمل على رفع الوعي الاقتصادي المالي وزيادة المعرفة بشكل عام، لاسيما تلك الحملة «لنكن على دراية» بالمشاركة مع بنك وربة، وتقوم الجمعية بنشر الإعلانات الخاصة بذلك، مؤكدا أن مثل هذه الإعلانات تهم شريحة كبيرة من رواد مواقع التواصل الاجتماعي للاستفادة والمحافظة على سرية معلوماتهم وبياناتهم، بالإضافة إلى معرفة المعلومات والإرشادات من المواقع الرسمية المعتمدة، مؤكدا أن هذه الحملات تعزز نمو الاقتصاد الكويتي، وتوسع المعرفة الإلكترونية للمواطنين والمقيمين بما يخص أمورهم المصرفية.

تثبيت تصنيف الشركة يعكس قوتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها

«S&P» تثبت تصنيف «الأهلية للتأمين».. وتعدل نظرتها لمستقرة

الشـركة الأهـلية للتـأمين ش.م.ك.ع.
AL AHLEIA INSURANCE CO. S.A.K.P.

أعلنت الشركة الأهلية للتأمين عن قيام وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» بتثبيت تصنيف الشركة عند الدرجة (A-)، مع تعديل النظرة المستقبلية إلى «مستقرة».

وقالت «الأهلية» في بيان على موقع «البورصة» أمس، إن تثبيت الوكالة لتصنيف الشركة يعكس القوة المالية لها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية مع تحسن النظرة المستقبلية إلى مستقرة.

وأوضحت ان حفاظ الشركة على تصنيفها وتحسين النظرة المستقبلية يأتي على الرغم من تداعيات جائحة كورونا ويعكس قدرة «الأهلية» على مواجهة الأزمات الاقتصادية بفعالية، مما يظهر قوتها التنافسية في السوق التأميني ويفتح لها فرصا جديدة.

وذكرت الوكالة في تقريرها أن «الأهلية» أعلنت في العام الماضي عن ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 3,3٪، لتصل إلى 101 مليون دينار مقارنة بعام 2019 التي بلغت 98 مليون دينار، كما ازداد صافي الدخل في العام الماضي بواقع 2,4 مليون دينار عن نظيره في 2019، وقد أحرزت الشركة تحسنا ملحوظا في النسبة المجمعة (الخسارة والصرف).

وعلى الجانب الاستثماري، قامت «الأهلية» بتقليل تعرضها للاستثمارات عالية المخاطر بنسبة 7٪، كما أشارت الوكالة إلى التنوع في أصول الشركة الذي أدى بدوره إلى تحسين معدل السيولة الذي يتوقع أن يستقر في مستوى مناسب.

وقالت الوكالة إنه من المتوقع تحسن كفاية رأس المال لدى الشركة إلى مستويات قوية للغاية، بوجود مصدات رأسمالية كافية عند مستوى (AAA) خلال العامين المقبلين.

جمعية الصديق التعاونية
SIDDEEQ Co-Op.Society
جمعية الصديق التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة

تعلن جمعية الصديق التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للإستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية بناءً على موافقة وزارة الشئون الإجتماعية رقم (5477) والأنشطة كالتالي:

م	اسم النشاط	الرخصة المطلوبة	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الآلي
1	مصور (تسليم النيجاتيف لصاحبها)	مصور (تسليم النيجاتيف لصاحبها)	39.44 م2	390 د.ك	قطعه :005 شارع : شارع عبدالعزيز أحمدالتويجري مبني: 0000 طابق: 00 محل رقم 4 المنطقة: ضاحية الصديق	20290228

وفق الشروط التالية:

1 - تطبق أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة، وخاصة القرار الوزاري رقم (75/أ) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة بالجمعيات التعاونية.
2 - أن يكون المتقدم صاحب مشروع صغير، ومقيداً بسجل المبادرين لدى الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لا يمكن تغييره لاحقا، إلا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3 - أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح، وأن يكون حاصلاً على التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط، على أن تكون التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم، وألا تكون لديه أكثر من رخصة واحدة عند التقديم لذات النشاط.
4 - أن يقوم المبادر المتقدم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله بالاضافة إلى تقديم حصر عمالة للرخصة المقدمة مع ضرورة وجود عمالة فعلية على الرخصة المقدمة.
5 - ألا يكون المبادر في تاريخ التقديم مستثمراً لمحل أو لقاطع بالجمعية أو لدى أي جمعية أخرى.
6 - يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسم قدره (100 د.ك) لا غير، غير قابلة للاسترجاع، وذلك اعتباراً من تاريخ 2021/07/29م وحتى تاريخ 2021/08/30م من الساعة 9.00 صباحاً وحتى الساعة 2.30 عصراً من الأحد إلى الخميس.
7 - توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل صاحب العمل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية – حولي الدائري الرابع - من تاريخ 2021/07/29م وحتى تاريخ 2021/08/30م خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9.00 صباحا وحتى الساعة 2.30 عصرا، على أن يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الإشارة إلى بيانات أخرى، ولا يعتد إلا بالمظروفات التي تحمل ختم مدقق الطلبات باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
8 - على من وقعت عليه الترسية مراجعة إدارة الجمعية خلال 15 يوماً من تاريخ الترسية لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية.

على أن يقدم المبادر طالب الاستثمار المستندات التالية:

1 - صورة البطاقة المدنية سارية المفعول.
2 - شهادة من الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت أنه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد منذ أكثر من سنة من تاريخ التقديم.
3 - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح ومن التراخيص من الجهات المعنية لمزاولة النشاط، على أن تكون تلك التراخيص قد مضت عليها سنة على الأقل من تاريخ التقديم.
4 - براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله بالاضافة إلى تقديم حصر عمالة للرخصة المقدمة مع ضرورة وجود عمالة فعلية على الرخصة المقدمة.
5 - صورة من اعتماد التوقيع.
6 - إقرار وتعهد بعدم وجود أي محل أو قاطع مستثمر من قبله لدى الجمعية أو لدى أي جمعية أخرى في تاريخ التقديم، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
7 - شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية أو أحد الوالدين ولا تقل مساهمتهم عن سنة ميلادية كاملة، مع تقديم شهادة الميلاد إذا كانت الأم هي المساهمة بالجمعية.
8 - شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجل على الباب الخامس (لم يمضِ عليها 3 شهور).
9 - وصل شراء كراسة الشروط.
10 - كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
11 - صورة من عقد التأسيس (وتعديلاته إن وجدت) تفيد بأن المبادر طالب الاستثمار حصته بالشركة لا تقل عن (20%) من الشركة لأصحاب الشركات فقط، وأن يكون جميع الشركاء كويتيين.

مجلس الإدارة